

السنة ومعه لما تضمنه من معنى محرف لان معناه لا من رجل ولم يرد في المصداق
ولا المشبهة اما لان الاضافة ما رجع بخصوصية ما لا يشبهه وما لا يشبهه
تركيب فكل تركيب اكثر من كائنين **قوله وان كان معرفة الوهم**
بينه وبين وجه الرفع والتكرير اما وجوب الرفع في المعرفة فلان الرفع
لا يخلو في التركيبات واما التكرير فلانه لما فاتت التكرير الورد في الرفع
فجاء لا حاد جعل التكرير كالعوض لما فيه من افاذه التعدد وانما وجوب الرفع
في المضمون منه ويرى لما خصه من الفضل في جعلها الازالة المضاعفة
بينه وبينها فيقدر جوابا له على ما يدرك في علة وجوب التكرير واما وجوب
التكرير عند الفضل فلا يتم قصد والمطابقة لما هو جوابه فاذ التكرير
فيها رجل ولا امرأة فهو جواب لغول من يقول في البدان رجل امراه
فجاء الجواب مشا كلاس السؤال في الفضل والتكرير وفي الرفع جميعا فانه
علة تضاهي للثبوت الاحكام العوض والرفع والتكرير **قوله**
فتمتص ذلك ان يجوز والا فيها رجل حوا بالمر قال والبدان رجل في حكم
من وجوب اخذها انه ليس حوا بالمر ذلك على التحقيق وانما جوار مشا
ذلك لا ارفع ولا يرفع ان لا يجازي الا بذلك لانه قد يجازي بزيادة على ما يحتاج
اليه في الجواب كما لو قيل اقام زيد حتى ان يقال ما قام زيد وان كان
الجواب في التحقيق لاه والباقي لانه لا يرفع من قصد المناسبه العلة
معدوده مناسبه العلة اهل منها **ومثل قصته وداستان**
كلامنا ووجه ايرادها انه دخل النفي على المعرفة من غير ان يكون
مرفوع

قوله وان كان معرفة الوهم بينه وبين وجه الرفع والتكرير

قوله وان كان معرفة الوهم بينه وبين وجه الرفع والتكرير

وجوابه انه لم يقصد قصد المعرفة وانما قصد الرفع اليها بل وهو الرفع
بانه كما قاله لا مثل احسنها وهذا نكرة في الرفع قوله وفي
قوله وان كان معرفة الوهم بينه وبين وجه الرفع والتكرير
اما فيهما فوجه ان يقدّر كل جملة على ما لها وهو ان يقدّر نكرة كذا كذا
واما في الرفع الاوّل فبما في تقديره الاوّل فوجه مستقلة ويقدر الثالث
مغطوقا على لفظها ولا الثابتة مثلها في قوله ما جازت حل ولا امرأة لتأنيده
مغطوقا على غير عمل هذه الجملة واجتبه وجه الرفع والياء والا والفتوح مشا
وجه نصب الاية على الوضع ووجه الرفع فيها اجتهاد الامتنان اما لا يجازي
قوله ان رجل في ليدان ام امراه علمها ذكر في موضع لا يدخل في البدان ولا امرأة
واما لانها لو فتحا على اضمارها لتوهم التركيب فيهما وليس من جنس كالمسود
فقد ذكر في قوله هو لا في التعدد باخذها لانه من التوهم التركيب فيهما وليس من جنس كالمسود
بها جميعا وهذا وجه خسر هذه اللغة وامان في الرفع والاول في فتح التاني
فوجه ان الاوّل حقت لا المشبهة بليس فلهذا قيل في موضع الجواب
لا يقدر ليس قليل واما في فتح التاني فواضح **قوله وان كان معرفة الوهم**
بينه وبين وجه الرفع والتكرير اما وجوب الرفع في المعرفة فلان الرفع
لا يخلو في التركيبات واما التكرير فلانه لما فاتت التكرير الورد في الرفع
فجاء لا حاد جعل التكرير كالعوض لما فيه من افاذه التعدد وانما وجوب الرفع
في المضمون منه ويرى لما خصه من الفضل في جعلها الازالة المضاعفة
بينه وبينها فيقدر جوابا له على ما يدرك في علة وجوب التكرير واما وجوب
التكرير عند الفضل فلا يتم قصد والمطابقة لما هو جوابه فاذ التكرير
فيها رجل ولا امرأة فهو جواب لغول من يقول في البدان رجل امراه
فجاء الجواب مشا كلاس السؤال في الفضل والتكرير وفي الرفع جميعا فانه
علة تضاهي للثبوت الاحكام العوض والرفع والتكرير **قوله**
فتمتص ذلك ان يجوز والا فيها رجل حوا بالمر قال والبدان رجل في حكم
من وجوب اخذها انه ليس حوا بالمر ذلك على التحقيق وانما جوار مشا
ذلك لا ارفع ولا يرفع ان لا يجازي الا بذلك لانه قد يجازي بزيادة على ما يحتاج
اليه في الجواب كما لو قيل اقام زيد حتى ان يقال ما قام زيد وان كان
الجواب في التحقيق لاه والباقي لانه لا يرفع من قصد المناسبه العلة
معدوده مناسبه العلة اهل منها **ومثل قصته وداستان**
كلامنا ووجه ايرادها انه دخل النفي على المعرفة من غير ان يكون
مرفوع

قوله وان كان معرفة الوهم بينه وبين وجه الرفع والتكرير

قوله وان كان معرفة الوهم بينه وبين وجه الرفع والتكرير